أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية

الأحد 9 فبراير 2020 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7191

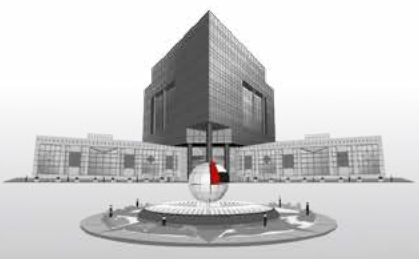

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية

في هذا العدد

الافتتاحية

قواتنا المسلحة.. «يد تحمي وأخرى تبني» 02

الإمارات اليوم

عام الاستعداد للخمسين لدولة لا تعرف المستحيل 03

تقارير وتحليلات

لبنان: حكومة دياب ستحظى بثقة البرلمان.. ولكن ماذا عن ثقة الشارع؟ 04

أي مصير ينتظر الاتحاد الأوروبي والتكتلات العالمية الكبرى بعد بريكست؟ 05

شراكة أستانا بين روسيا وتركيا في طريقها إلى الانهيار 06

شؤون اقتصادية

13.3% نمو الأصول الأجنبية لبنوك الإمارات في الخارج 07

من إصدارات المركز

السياسات البيئية الأمريكية وانعكاساتها العالمية.. دراسة في توجهات إدارتَي أوباما وترامب تجاه قضايا التغير المناخي 08

إنفوجراف

القوات الإماراتية في اليمن.. مهام وطنية وإنسانية 09

متابعات إعلامية

تصريح صحفي لسعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي بمناسبة عودة جنود الوطن الذين شاركوا في مهمة اليمن 10

قواتنا المسلحة.. «يد تحمي وأخرى تبني»

تحتفي دولة الإمارات العربية المتحدة، قيادة وشعباً، حكومة ومؤسسات، مواطنين ومقيمين، اليوم، بمشاركة أبطال قواتنا المسلحة بمهمة تاريخية، أمنية وعسكرية، وطنية وإنسانية، ضمن التحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية الشقيقة في اليمن، من أجل إعادة الأمن والاستقرار إلى هذا البلد العربي الشقيق على قلب كل إماراتي وعربي، حيث كان لجنودنا البواسل على مدار خمس سنوات تقريباً، دور بارز ليس فقط في تحرير معظم الأراضي اليمنية من براثن ميليشيات الحوثي والتنظيمات الإرهابية التي عاثت في البلاد فساداً، وإعادة الأمن إلى المناطق التي تم تحريرها، وإنما أيضاً في إعادة الإعمار وأعمال الإغاثة والمساعدات التنموية والإنسانية التي طالت كل ربوع اليمن، وغطت 22 محافظة استفاد منها ملايين الناس؛ حيث أدت قواتنا المسلحة أدواراً إنسانية وتنموية مشهودة، منها على سبيل المثال، تقديم المساعدات الإغاثية العاجلة، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية التي يقدمها الهلال الأحمر الإماراتي، وفتح طرقات آمنة للنازحين، وتقديم الخدمات الطبية، وإعادة تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية، ونزع مئات آلاف الألغام والعبوات الناسفة، وتأمين عمليات الصيد، وإعادة تأهيل محطات الكهرباء، وتأهيل وترميم عشرات المدارس، وافتتاح مشروعات إسكانية وغيرها من أعمال الإغاثة التي أسهمت بشكل كبير في التخفيف من معاناة الشعب اليمني، وأسست لقواعد مهمة من أجل بناء الدولة على أسس حديثة ومتطورة. وفي هذا السياق، وجه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، تحية لأبناء الوطن العائدين من أرض اليمن، وقال سموه: «تحية لأبناء الوطن العائدين من أرض اليمن، شاركوا إخوانهم في قوات التحالف مهمة إعادة الأمل وترسيخ أمن المنطقة». كما قال صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، عبر الحساب الرسمي على «تويتر»: «تحية اعتزاز وفخر.. نوجهها لجنودنا وأبناء وطننا ونحن نحتفي غداً (اليوم) بمشاركتهم في المهمة الوطنية والإنسانية ضمن التحالف العربي باليمن.. كما عهدناهم، عبر تضحياتهم وشجاعتهم يزرعون الخير وينشرون الأمل.. يد تحمي وأخرى تبني». ولهذا فإن أقل واجب يمكن أن نؤديه لكل ما قامت به قواتنا المسلحة التي قدمت أغلى التضحيات في سبيله، هو الاحتفال بجنودنا والتعبير عن مشاعر التقدير لما قاموا به؛ حيث ضربوا أروع الأمثلة في التضحية دفاعاً عن الوطن ومكتسباته، ودعماً للأشقاء، وفي الحقيقة دفاعاً عن الأمن القومي العربي، حيث قدموا عشرات الشهداء ومئات الجرحى، وواجهتهم تحديات جمة، بل وتعرضوا لظروف قاسية ومواقف صعبة؛ ومع كل ذلك فقد كانت نتائج وثمار ما قاموا به خير شاهد على حجم ما قدموه؛ وهذا كله يجسد بجلاء تفانيهم في أداء واجبهم من أجل رفعة وطنهم لتبقى رايته عالية خفاقة في ساحات الحق والواجب، وأن تظل الإمارات دائماً عنواناً بارزاً للوفاء والأخوة والعطاء؛ حيث لم تبخل على الأشقاء في أي شيء استطاعت أن تقدمه.

إن الدور الذي قامت به القوات المسلحة وما زالت، والتضحيات التي قدمتها وتقدمها، في سبيل حماية الوطن ومكتسباته، وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، هو مصدر فخر واعتزاز لكل إماراتي، بل ولكل عربي، ليس لأنه جعل الإمارات واحة للأمن والاستقرار والطمأنينة فقط، وإنما لأنه يؤكد قدرة أبناء الوطن على القيام بواجباتهم وتأدية مهامهم بكل كفاءة واقتدار أيضاً. وقد قدم جنودنا الأبطال خلال عملهم المضني والشاق صورة حضارية ناصعة عن العسكرية الإماراتية وما تتميز به من انضباط وتقاليد عريقة اكتسبتها عبر سنوات طويلة من العمل والتدريب، وهو ما أكسبهم الكثير من الاحترام والتقدير داخل اليمن وخارجه؛ فكانت قواتنا المسلحة بحق، كما وصفها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، «مدرسة لترسيخ قيم الولاء والانتماء والمواطنة، ومؤسّسة لتعزيز الوحدة الوطنية وتعميق الهوية وتقوية أواصر التلاحم الوطني».

عام الاستعداد للخمسين لدولة لا تعرف المستحيل

في الخامس عشر من ديسمبر 2019، أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، عام 2020 عاماً للاستعداد للخمسين والاحتفال باليوبيل الذهبي ومرور خمسين عاماً على قيام دولة الإمارات، وهو احتفال سيكون له طابع يختلف عن الاحتفالات التقليدية لأنه سيحتفي بالماضي، ويمجّد الحاضر ويصمم المستقبل عبر التخطيط للخمسين عاماً المقبلة.

ما أشبه اليوم بالبارحة! فما بين تأسيس الاتحاد عام 1971 وبين الخمسين الجديدة ثمة ملامح مشتركة عديدة، أولها وجود قيادة ذات رؤية مستقبلية؛ تحب شعبها وتبذل الغالي والنفيس من أجله، ووجود شعب مستعد لأن يشمّر عن سواعده وأن يباشر العمل بلا كلل مستنداً إلى ولاء لا يقبل المساومة.

وفي المعادلة الإماراتية، يكمن المستقبل السعيد الذي سيتحقق حتماً، وسيشكل عام الاستعداد للخمسين منعطفاً نوعياً في مسيرة الوطن المباركة، نكتب فيه فصولاً جديدة في نهضته الاقتصادية والمجتمعية والتنموية المتسارعة ليكون الأفضل عالمياً خلال الخمسين عاماً المقبلة.

إن الربط بين الاحتفاء بالخمسين الماضية والاستعداد للخمسين المقبلة موفق وله معانيه ودلالاته العميقة؛ فالخمسين التي ستكتمل بعد سنة واحدة أكسبت دولة الإمارات ثقة أبنائها، كيف لا، وقد أصبحوا أسعد شعب عربي، وباتوا في المراكز المتقدمة ضمن الشعوب الأسعد في العالم، كما استطاعت خلالها أن تحوز على إعجاب العالم وتقديره واحترامه، من خلال إنجازات تحدث عنها القاصي والداني، كان ركنها الأساسي قيادةً استثمرت في بناء الإنسان وسخرت كل الجهود لتمكينه، وأبناءَ وطن تكاتفوا والتفوا حول قيادتهم وعملوا بجد وعزيمة وتفانٍ في رسم صورة حضارية مشرقة للدولة عالمياً يتفاخر بها كل العرب من المحيط إلى الخليج.

سيشهد عام 2020 انطلاق أكبر استراتيجية عمل وطنية من نوعها للاستعداد لرحلة تنموية رائدة للسنوات الخمسين المقبلة في القطاعات الحيوية كافة، وستشارك فئات المجتمع الإماراتي كافة من مواطنين ومقيمين وقطاع عام وخاص في صياغة الحياة في الدولة للخمسين عاماً المقبلة في مجالات الاقتصاد، والتعليم، والبنية التحتية والتكنولوجيا، والصحة، والإعلام وغيرها. فدولة الابتكار والتسامح ووطن زايد الخير، تكتب تاريخها المجيد بمداد من ذهب، وهي تؤرخ إلى مرحلة حفلت بالعطاء والإنجاز على مدار 50 عاماً من عمرها، وتستشرف نصف قرن من المستقبل، وطموحها يبلغ عنان السماء، ويرتكز على بلوغ المراكز المتقدمة بين دول العالم على الصعد الاقتصادية والتنموية والثقافية والبشرية كافة؛ وهو ما يتطلب من القطاعات والجهات والأفراد كافّة الاستعداد للانخراط الفعلي والفاعل في تنفيذ الاستراتيجية العملاقة، والولوج إلى المرحلة الثانية من عمر دولة الاتحاد، ومواكبة طموحات دولة لا تعرف المستحيل.

ومن دواعي الفخر أن يكون «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» من بين المؤسسات الوطنية الرائدة في استلهام النظرة المستقبلية لقيادتنا الرشيدة، حيث جسد ذلك في وضع استراتيجيةٍ وأجندةٍ وطنيةٍ واضحة المعالم تقوم على ريادة دولة الإمارات وتتضمن مهمات متعددة تصب في الهدف نفسه؛ من بينها الاستعداد لتحقيق قفزات جديدة في السعي نحو مستقبل مستدام وآمن لدولة الإمارات العربية المتحدة.

لقد استطاع المركز أن يحقق إنجازات نوعية كبيرة في مختلف الجوانب الإعلامية والبحثية والفكرية والتكنولوجية تضاف إلى سلسلة إنجازاته الضخمة التي حققها منذ تأسيسه عام 1994، وهي إنجازات تقف شاهداً على الجهد الكبير الذي يبذله سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام المركز، كي يواصل مسيرته الناجحة في مجال البحث العلمي ودعم صنَّاع القرار، وخدمة المجتمع بدولة الإمارات العربية المتحدة.

سيواصل المركز دعم عملية التنمية الشاملة، والمساهمة في تحقيق الأهداف المنبثقة عن استراتيجية العمل الوطنية للاستعداد للسنوات الخمسين المقبلة على المستويات كافة، لأن دولة الإمارات تستحق منا جميعاً أن نتفانى لأجلها، وأن نصِل الليل بالنهار في سبيل نهضتها وعزتها.

لبنان: حكومة دياب ستحظى بثقة البرلمان.. ولكن ماذا عن ثقة الشارع؟

يشهد لبنان يوم الثلاثاء المقبل جلسة مهمة، سيعقدها مجلس النواب للتصويت على التشكيلة الحكومية المقترحة من قبل رئيس الوزراء المكلف حسان دياب، وتؤكد المؤشرات أن هذه التشكيلة ستحظى بثقة البرلمان، لكن حكومة دياب ستنتظرها تحديات كبيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، أهمها كسب ثقة الشارع.

يصوت مجلس النواب اللبناني يوم الثلاثاء المقبل على التشكيلة الحكومية التي سيتقدم بها رئيس الوزراء المكلف حسان دياب، وتؤكد المؤشرات أن هذه التشكيلة ستحظى بثقة البرلمان، وتحتاج حكومة دياب المقترحة إلى تأييد 65 نائباً (النصف زائداً واحداً من أصل 128)، في الوقت الذي تملك فيه الكتل البرلمانية التي رشحت دياب 69 صوتاً، وهو عدد أكبر من الأغلبية المطلوبة.

وهكذا، فإن حصول حكومة رئيس الوزراء المكلف حسان دياب، على ثقة البرلمان يوم الثلاثاء المقبل، أمر مضمون، إلا إذا رفض أكثر من 4 نواب من الكتل المذكورة الحكومة المقترحة، لاعتبارات تتعلق برفض بعض الوزراء، وإن كانت هذه الكتل تبذل جهوداً كبيرة للتوافق فيما بينها، ورصّ صفوفها خلف الحكومة التي سيتقدم بها دياب.

حصول التشكيلة التي سيتقدم بها حسان دياب على ثقة البرلمان سيعني إنهاء حالة الفراغ الحكومي التي نشأت منذ استقالة رئيس الوزراء السابق سعد الحريري نهاية أكتوبر الماضي، على وقع مظاهرات كبيرة اجتاحت الشارع اللبناني، ولا تزال قائمة، كما أنه سيعني تجاوز مشكلة التوافق على شخصية رئيس الوزراء الذي سيخلف الحريري، ذلك أن هناك أسماء عدة طُرحت لتولي المهمة، عقب استقالة الحريري، ولكنها لم تحظَ بالتوافق من قبل الكتل البرلمانية. وقد بدت هذه مشكلة كبيرة للغاية خلال الفترة الماضية، وهددت باستمرار هذا الفراغ إلى ما لا نهاية.

إن حصول حكومة حسان دياب المتوقع على ثقة البرلمان، هو أمر مهم، ولكن الأهم هو أن تحصل هذه الحكومة على ثقة الشارع اللبناني المنتفض منذ نحو أربعة أشهر احتجاجاً على الفقر والبطالة والفساد السياسي، والذي طور مطالبه في سبيل المطالبة بإنهاء نظام المحاصصة الطائفية، الذي لم يجلب للبنان سوى ما يعانيه حالياً على الصعيدين السياسي والاقتصادي. ولا شك أن حصول حكومة دياب على ثقة الشارع هو أمر ليس باليسير، فهي حكومة تشكلت بناء على معايير طائفية، باتت مرفوضة في الشارع،

وربما مثلت ردّة أكبر في هذا السياق، بالنظر إلى أن رئيس وزرائها جاء للحكم ليس بدعم الطائفة السنية كما هو معهود، وفقاً لنظام المحاصصة الطائفية، ولكن بدعم حزب الله، وهو أمر مثير حقاً. وهذه الحكومة، التي لازمها الجدل والتشكيك منذ تكليف حسان دياب بتشكيلها، أمامها حزمة من التحديات الاقتصادية المعقدة؛ فلبنان قبل ما يشهده من انتفاضة حالية، كان يعاني أوضاعاً اقتصادية صعبة، وقد ساءت الأمور بشكل أكبر خلال فترة الشهور الأربعة الأخيرة، فأصبحت التحديات الاقتصادية التي ستواجه حكومة دياب مضاعفة ومعقدة بشكل أكبر.

وبالإضافة إلى التحديات الداخلية التي ستواجهها حكومة حسان دياب على الصعيد الداخلي، فإن هذه الحكومة ستواجه تحديات خارجية، على الصعيدين العربي والدولي، ويرى البعض في هذا السياق أن الكثير من الدول العربية والغربية، لن تعطي حكومة دياب أيّ فرصة، وأنها أصدرت أحكامها المسبقة عليها، وهي تنظر إليها على أنها «حكومة حزب الله وحلفائه»، وبالتالي، من الصعب التعاون مع أركانها، فيما يرى البعض الآخر، أن هذه الدول ستعطي الحكومة اللبنانية الجديدة فرصة لإثبات جدارتها واستقلاليتها. ويبدو الاحتمال الثاني هو الأقرب للتحقق؛ فالقوى الدولية المهتمة بلبنان والدول العربية، كلها حريصة على أن تكون حكومة دياب على قدر المسؤولية، ولكن المهم بطبيعة الحال أن تثبت هذه الحكومة كفاءتها وأنها ليست أداة بيد حزب الله، ومن ثم ستحظى بالدعم المطلوب على الصعيدين الدولي والعربي.

أي مصير ينتظر الاتحاد الأوروبي والتكتلات العالمية الكبرى بعد بريكست؟

أدى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى طرح تساؤلات كبرى حول مستقبل الاتحاد الأوروبي والتكتلات الدولية الكبرى، في ظل تخوفات من أن يؤدي هذا الخروج إلى تفكك الاتحاد ونهاية عصر هذه التكتلات.

تميز النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بسمة أساسية، تمثلت في الاتجاه العارم لتشكيل التكتلات الكبرى، وكانت البداية بتشكيل تكتلات هيمن عليها الطابع العسكري، فتشكل حلف الناتو وحلف وارسو، وكان ذلك استجابة لطبيعة الظروف الدولية التي تلت هذه الحرب ودخول العالم ما سمي بعصر الحرب الباردة، ولكن العالم شهد في مرحلة تالية نشأة تجمعات دولية كانت بالأساس ذات طبيعة اقتصادية، ولم يكن هاجسها الرئيسي عسكرياً أو أمنياً. وتشكلت هذه التجمعات وفقاً لحزمة من العوامل المختلفة، منها ما هو جغرافي مثل منظمة الوحدة الإفريقية التي تحولت إلى ما يسمى الاتحاد الإفريقي، ومنها ما هو قومي، مثل جامعة الدول العربية، ومنها ما هو ديني، مثل منظمة المؤتمر الإسلامي التي تحمل حالياً مسمى منظمة التعاون الإسلامي، وغير ذلك.

وفي ظل هذه المساعي المحمومة لتشكيل التكتلات الكبرى على الصعيد العالمي، والإقليمي أيضاً، شاعت في الأدبيات السياسية مقولة إنه لا مستقبل للدول فرادى، وأن المستقبل هو للتجمعات الدولية الكبيرة، وباتت هذه المقولة من المسلَّمات، وخاصة في ظل توالي تشكيل مثل هذه التجمعات، وما حققه بعضها من إنجازات غير مسبوقة، على غرار تجربة الاتحاد الأوروبي، وتجارب أخرى، وإن كانت لم تحقق ما حققته التجربة الأوروبية، مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا، المعروفة بـ «الآسيان».

بيد أن هذا الاتجاه العام لتشكيل التكتلات الكبرى، قد أصيب بحالة من الإحباط، مع الاستفتاء الذي تم عام 2016 لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والذي حاز موافقة أغلبية البريطانيين، وهنا بدأ البعض يشكك في مقولة عصر التكتلات الكبرى، وبخاصة أن «بريكست» قد حدث في أنجح تكتل دولي، وهو الاتحاد الأوروبي، وفي ظل عامل آخر، تمثل في أن «بريكست» ليس الأول من نوعه، حيث إنه وبعد انتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قامت الولايات المتحدة بالانسحاب من اتفاقية التجارة للشراكة عبر المحيط الهادي، كما قامت بالانسحاب من اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية.

وبطبيعة الحال، فإن «بريكست» يطرح تساؤلات حول مستقبل الاتحاد الأوروبي، كما يطرح تساؤلات حول مستقبل التكتلات الدولية الكبرى بشكل عام، فثمة مخاوف حقيقية من أن يؤدي «بريكست» إلى انهيار الاتحاد الأوروبي، وإن لم تكن هناك مؤشرات حالية لحدوث مثل هذا الاحتمال، فبريطانيا لم تكن عضواً عادياً في الاتحاد، ولكنها كانت من الركائز الأساسية له، وهو سيتأثر حتماً بانسحاب بريطانيا منه، وقد قامت لندن بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي لأنها شعرت أن الاتحاد بات عبئاً عليها، وهو أمر ينطبق أيضاً على دول أخرى في الاتحاد، وتحديداً ألمانيا، التي قد تسلك المسلك البريطاني، وإن كانت خلال المرحلة الحالية من أكثر المدافعين عن الاتحاد، وهي تمثل الركيزة الأساسية له.

كما يطرح «بريكست» وأشباهه تساؤلات حول مصير التكتلات الدولية الأخرى، وفكرة هذه التكتلات ذاتها، وثمة مخاوف من أن يلقي الانسحاب البريطاني بتأثيرات سلبية على تماسك هذه التكتلات، والدفع في سبيل تداعي الإيمان بها، وهذا شيء خطير للغاية؛ لأن العالم خلال المرحلة الراهنة في حاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى التعاون لمواجهة حزمة من التحديات الوجودية التي تهدد البشرية بأسرها.

وبطبيعة الحال، فإن المخاوف الأساسية تنصرف إلى ما قد يصيب المنظمات التي يقوم عليها هيكل النظام الدولي، والحديث هنا ينصرف بشكل خاص إلى منظمة الأمم المتحدة، من ضعف وانهيار جراء تراجع فكرة التكتلات الدولية، حيث إن هذه المنظمات هي المحدد الرئيسي للعلاقات الدولية، وغني عن البيان الدور الذي تقوم به لصالح المجتمع الدولي.

شراكة أستانا بين روسيا وتركيا في طريقها إلى الانهيار

تناولت مايكل جانسن، كاتبة إيرلندية ومراسلة صحيفة «آيريش تايمز» في الشرق الأوسط، في مقالها الذي نشرته صحيفة «جوردن تايمز» التطورات الأخيرة في محافظة إدلب، والهجوم السوري الروسي على قوات المعارضة في المحافظة؛ وهو الهجوم الذي وضع النهاية الفعلية لمسار أساتنا الذي ترى الكاتبة أن انهياره كان أمراً لا مفر منه.

مارست تركيا عدواناً على سوريا منذ ما يقرب من تسع سنوات، حيث تتمتع تركيا بدعم غربي ضمني لهذه الحملة، بما في ذلك الولايات المتحدة التي استخدمت أكراد سوريا للاستيلاء على مناطق شاسعة من المحافظات الشرقية في سوريا. ومع ذلك، يبدو أن إفلات تركيا من العقاب يقترب من نهايته. فروسيا، التي حاولت وفشلت في كبح طموحات أردوغان في سوريا، قررت أخيراً أن تتحدى مزاعم أنقرة «المتمردة» التي تدعي دوماً أنها تقوم فقط بالدفاع عن «مصالحها» عبر غزو قواتها لسوريا.

ومن المفترض أن تركيا وروسيا شريكان في عملية أستانا التي تم تصميمها لإنهاء الحرب الأهلية وحروب الوكالة في سوريا. وبموجب اتفاق عام 2018 كان من المفترض فرض وقف لإطلاق النار في إدلب، التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام، التابعة لتنظيم القاعدة، وحلفاؤها، واتخاذ خطوات عملية لتحقيق الاستقرار في المحافظة. وكان مسار أستانا يهدف إلى منع هجوم الجيش السوري الشامل ضد المتمردين المتمركزين في إدلب حيث يسكن نحو 3 ملايين مدني.

وفي الوقت الذي كانت فيه الدوريات المشتركة (التركية-الروسية) تهدف إلى مراقبة وقف إطلاق النار، تم تكليف تركيا بمهمة فصل الجماعات الإرهابية عن قوات المعارضة المعتدلة، والقيام بنزع الأسلحة الثقيلة للجماعات الإرهابية في المنطقة العازلة حول إدلب وفتح الطرق السريعة بين الشمال والجنوب والشرق والغرب عبر إدلب ومنع الهجمات على القوات السورية من هذه المدينة. وعندما لم تفِ تركيا بأي من التزاماتها، أطلقت روسيا الهجوم العسكري الروسي المخطط له منذ فترة طويلة لاستعادة إدلب. الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يبكي الآن، ويدعي كذباً أن روسيا تخلت عن التزاماتها.

ويبدو أن شراكة أستانا قد انتهت، لأن الانهيار كان أمراً لا مفر منه، وطالما كانت الأهداف التركية والروسية دائماً على خلاف. فبعد وقت قصير من اندلاع الاضطرابات في سوريا في مارس 2011، فعلت أنقرة كل ما في وسعها لإسقاط الحكومة السورية. وقامت تركيا باختراع الجيش السوري الحر، لمحاربة الجيش السوري. كما قامت باختراع المجلس الوطني السوري، لتولي الحكم بعد انهيار النظام السوري، ولكنهما لم يثبتا جدواهما فعلياً. كما قامت تركيا بتجنيد جحافل من التكفيريين الأجانب للانضمام إلى المعركة لصالح الجيش السوري الحر.

في المقابل، شكلت روسيا تحالفاً مع سوريا منذ أيام الاتحاد السوفيتي وتم تقديم الدعم السياسي والعسكري للحكومة السورية. وفي نهاية سبتمبر 2015، أرسلت روسيا قواتها الجوية لتوفير الغطاء الجوي للقوات السورية على الأرض؛ وهو الأمر الذي غير موازين القوى، ومكّن الجيش السوري من استعادة معظم الأراضي التي سيطر عليها التكفيريون وما يسمى بـ «الثوار».

لم يتخلَّ أردوغان عن خطته للإطاحة بالحكومة السورية، ولكنه تظاهر بأنه هو ونظيره الروسي فلاديمير بوتين كرسا جهودهما لإيجاد نهاية سلمية للنزاع السوري. ولكن في النهاية، سيتعين على بوتين والرئيس الأمريكي دونالد ترامب احتواء أردوغان والتوصل إلى تسوية بشأن تصرفات تركيا في سوريا. ونظراً لأن بوتين شخصية عالمية أكثر قوة من أردوغان، ويبدو أن الرئيس ترامب معجب ببوتين أكثر من أردوغان، فقد يتم التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن الحرب السورية على حساب الزعيم التركي.

13.3% نمو الأصول الأجنبية لبنوك الإمارات في الخارج

ارتفعت الأصول الأجنبية لبنوك الإمارات التي لها فروع في الخارج لتصل إلى 769.9 مليار درهم بنهاية عام 2019 مقابل 679.6 مليار درهم بنهاية عام 2018 بزيادة مقدارها 90.3 مليار درهم وبنسبة 13.3%.

وقفزت الأصول الأجنبية لبنوك الإمارات لتشكل نسبة 25% من إجمالي أصول القطاع المصرفي البالغ 3 تريليونيات و85 مليار درهم بنهاية العام الماضي مقابل نسبة 23.7% لعام 2018، وتعتبر درجة انكشافها مطمئنة للغاية.

وزادت بنوك الإمارات خلال الربع الرابع من العام الماضي أصولها الأجنبية بنحو 15.7 مليار درهم، حيث ارتفعت من 754.2 مليار درهم بنهاية الربع الثالث إلى 769.9 مليار درهم بنهاية الربع الرابع. ووفقاً لتقرير المراجعة الربعية الثالث للمصرف المركزي لعام 2019، فإن الأصول الأجنبية للبنوك بنهاية الربع الثالث تتوزع على 631.5 مليار درهم للبنوك الوطنية تشكل حصة 83.7%، و122.7 مليار درهم للبنوك الأجنبية بحصة 16.3%.

«تنظيم الاتصالات»: لا تغيير على الإطار التنظيمي للاتصال عبر الإنترنت

أكدت الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات عدم تغيير الإطار التنظيمي بشأن الاتصال عبر بروتوكول الإنترنت «voip»، لافتة النظر إلى أنّ هذا الإطار يسمح للمشغلين المرخص لهم إطلاق تطبيقات وخدمات الاتصال الصوتي عبر الإنترنت.

وكان عدد من مستخدمي الهواتف المتحركة في الإمارات قد تمكنوا نهاية الأسبوع الماضي من إجراء مكالمات صوتية ومحادثات مرئية عبر برنامج المراسلة الشهير «واتس آب» بدرجات جودة متفاوتة. وبدأ مشغلا الاتصالات المرخص لهما «اتصالات» و«دو» مؤخراً في إتاحة استخدام تطبيقات المحادثة الصوتية والمرئية عبر الإنترنت مثل «BOTIM»، و«C'M»، و«HIU» للمشتركين بالخدمة من دون الحاجة إلى الاشتراك في باقة للبيانات. وقامت الشركتان بالتوسع في طرح تطبيقات الاتصال الصوتي التي توفرانها لمشتركيهما بعد أن أضافت «اتصالات» مؤخراً تطبيق المحادثة الصوتية والمرئية «YZER»، وتطبيق «Voico UAE» ليرتفع عدد التطبيقات التي تقدمها الشركة إلى 5 تطبيقات فيما أضافت شركة «دو» تطبيق «YZER» ليرتفع عدد التطبيقات التي توفرها إلى أربعة.

مذكرة بحثية تتوقع استمرار نمو اقتصاد السعودية غير النفطي

دفعت حزمة محفزات الاقتصاد السعودي غير النفطي لمواصلة النمو خلال عامي 2020 و2021، على الرغم من تراجع الإيرادات النفطية التي تعد مصدراً رئيسياً للنفقات الرأسمالية بالمشروعات غير النفطية. وحسب مذكرة بحثية صادرة عن بنك الكويت الوطني، فإن القطاع غير النفطي مرشح للنمو بمعدل 2.7% و2.6% خلال العامين الجاري والمقبل على الترتيب. وأوضح البنك أن الاقتصاد غير النفطي ما زال يستفيد من خطة التحفيز التي أطلقتها السلطات السعودية، والتي تتضمن تخصيص 200 مليار ريال للمشروعات غير النفطية خلال الفترة من 2017 حتى 2020. ولفت النظر إلى أن الجانب المهم في نمو الاقتصاد غير النفطي هو أن القطاع الخاص مرشح للنمو بوتيرة أعلى من نظيره العام، بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030. وأشارت المذكرة البحثية إلى أن هناك قطاعات عدة دافعة للاقتصاد غير النفطي، أبرزها قطاع البناء الذي تمكن من النمو في 2019 بعد 3 سنوات من التباطؤ، وبلغ معدل نمو قطاع البناء والتشييد 4.9% خلال 2019.

ولفت الكويت الوطني النظر إلى انتعاش الاستهلاك بالاقتصاد السعودي بفضل المبادرات الحكومية المختلفة، مثل برنامج دعم حساب المواطن، وهو ما تجلى في نمو إجمالي الاستهلاك الخاص بنسبة 4.6% على أساس سنوي في أول 9 أشهر من 2019.

السياسات البيئية الأمريكية وانعكاساتها العالمية..
دراسة في توجهات إدارتَي أوباما وترامب تجاه قضايا التغير المناخي

استطاعت السياسات البيئية في العالم، تحقيق تقدم ملموس من خلال تطوير سياسات الأمن والتنمية المستدامة، وتعزيز توجهات الرأي العام في دول العالم، نحو قضايا البيئة في بداية القرن الحادي والعشرين. وقد أثيرت مسألة السياسات البيئية الأمريكية بشدَّة في عام 2017، بعد تزايد الأعاصير المدمرة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية؛ وهو ما أعاد إلى دائرة الاهتمام قضايا التغير المناخي، وتوجهات السياسات الأمريكية في هذا الشأن؛ باعتبار أنها، تُعدُّ أكبر مصدر للاحتباس الحراري والغازات الدفيئة في العالم، بعد الصين.

تأليف: محمد أحمد علي عدوي
تاريخ النشر: 2019

وقد بدأت الصين تعديل سياساتها في هذا الشأن، وإعادة النظر في ضرورة الحد من مصادر الاحترار في العالم؛ من خلال اتباع سياسات تسعى إلى التقليل من الاعتماد على الوقود الأحفوري، ومصادر الطاقة التقليدية، ووضع قيود تعزز هذا التوجه، على الاستثمارات الأجنبية في الصين. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت -في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب- تغيير نهجها المعتدل نسبياً، وهو الذي سلكته خلال فترة حكم الرئيس السابق، باراك أوباما، والذي يضع في الاعتبار، المشاركة في الجهود العالمية للحدِّ من الآثار السلبية للتغير المناخي، ودعم جهود الأمن البيئي في العالم، وكذلك تطوير مصادر الطاقة الأمريكية؛ لتكون أكثر ملاءمةً لاشتراطات الحفاظ على البيئة؛ باعتبار أنها تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتحسِّن نوعية حياة الأمريكيين؛ وهو ما يجعل من الأهمية بمكان، دراسة التوجهات الأمريكية في هذا الشأن.

وتحاول هذه الدراسة اختبار فرضية أساسية، تتمثل بأنه بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية، تقوم على وجود مؤسسات قوية داخل الدولة؛ فإنه فيما يتعلق بالسياسات البيئية، وخاصة في مجال التغير المناخي؛ فإننا نشهد تبايناً واضحاً فيما بين سياسات الرئيس السابق، باراك أوباما والرئيس الحالي، دونالد ترامب، بشكل يعكس توجهات الحزبين اللذين ينتميان إليهما بشكل كبير.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسية؛ أهمها:

شهدت الانتخابات الأمريكية عام 2016 اهتماماً واضحاً بطرح قضايا البيئة ضمن برامج المرشحين ومناقشاتهم، ولكن الأهم من ذلك، إثارة قطاعات من الرأي العام الأمريكي هذه القضايا، سواء مع المرشحين، أو على مستوى النقاش العام، وكذلك بعد فوز الرئيس دونالد ترامب في الانتخابات، وتوليه الرئاسة في ظل تكرار العواصف والأعاصير في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وهو ما يرشح قضايا البيئة للظهور مجدداً وبصورة واضحة في السياسات الأمريكية، مستقبلاً.

تميل السياسات الأمريكية، في عهد الرئيس دونالد ترامب، إلى إهمال قضايا التغير المناخي، وتركز بدرجة أكبر على المكاسب الاقتصادية، وكسب شعبية لدى الرأي العام الأمريكي، من خلال عدم التضييق على النشاطات الاقتصادية التي توفر فرص عمل للأمريكيين.

وستؤدي السياسات الأمريكية، في عهد الرئيس دونالد ترامب، إلى إعاقة التقدم بشأن الحد من الاحتباس الحراري، في عهد الرئيس السابق، باراك أوباما، سواء على المستوى المحلي داخل الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال تشريعات وقوانين، ودعم البحث العلمي وبدائل الطاقة التقليدية، ودعم الطاقة النظيفة، أو على المستوى العالمي المتمثل بالانسحاب الأمريكي من اتفاق باريس لعام 2015، الذي كان يُعد خطوة أولى لالتزام عالمي مساند لسياسات مواجهة التغير المناخي.

ولا يسهم الرأي العام الأمريكي بشكل قوي في دفع الحكومات إلى الاهتمام بقضايا التغير المناخي، ويعاني المجتمع البحثي صعوبات في إثبات العلاقة بين الظواهر المناخية السلبية؛ مثل الأعاصير التي عصفت بولايتي فلوريدا وتكساس (هارفي، وإرما)، ودول أخرى في الكاريبي، والنشاطات البشرية، وإهمال الحكومة الأمريكية للاحتباس الحراري، والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، ولكن تلك الأعاصير والكوارث، قد تؤثر في إعادة الاهتمام بتلك القضايا، ومراعاة المصالح العامة، وعدم الاندفاع وراء المصالح الخاصة فقط، وهو ما ظهر صداه في السياسات المحلية بتلك المناطق.

وأخيراً، أثبتت الدراسة أن الشخصيات وتوجهاتها، غلبت على الجانب المؤسسي في السياسات الأمريكية في قضايا التغير المناخي، ويمكن أن نقول: إن ذلك يعود إلى اختلاف توجهات الحزبين الجمهوري والديمقراطي، كما أوضحت الدراسة؛ فالقضية ليست ذات أولوية استراتيجية للسياسات الأمريكية، كما أن الرأي العام لديه أولويات أخرى؛ ومن ثم، فهي لم تكن فارقة في انتخابات عام 2016؛ ومن ثم أيضاً فهي لا يُعوَّل عليها كثيراً، في تقييم الرأي العام الأمريكي لسياسات الحكومات المختلفة.

القوات الإماراتية في اليمن.. مهام وطنية وإنسانية

2015-3-26
انطلاق عملية «عاصفة الحزم» في اليمن بمشاركة إماراتية فاعلة 30 طائرة مقاتلة شاركت بها دولة الإمارات في عملية عاصفة الحزم

2015-4-21
إعلان انتهاء عملية عاصفة الحزم وبدء عملية «إعادة الأمل»

2015-7-17
القوات الإماراتية تحرر مدينة عدن من الحوثيين والتنظيمات الإرهابية

2015-9-4
استشهاد 52 جندياً إماراتياً بعد تعرض معسكر صافر في مأرب لصاروخ حوثي

2019-7-8
مسؤول إماراتي يعلن خفض عدد القوات الإماراتية في مناطق يمنية عدة

2019-10-30
إعلان عودة القوات الإماراتية من اليمن

أدوار إنسانية وتنموية للقوات الإماراتية في اليمن

- تأمين الأمن والاستقرار
- تقديم المساعدات الإغاثية العاجلة
- تأمين وصول المساعدات الإنسانية التي يقدمها الهلال الأحمر الإماراتي
- إعادة تأهيل 4 مستشفيات حكومية ومركز صحي و3 وحدات صحية وعيادة
- تقديم خدمات طبية عبر تخصيص عيادات متنقلة
- نزع أكثر من 100 ألف لغم وعبوة ناسفة
- تأمين عملية الصيد وتمكين آلاف الصيادين من استئناف أعمالهم
- إعادة تأهيل محطة كهرباء ومشروعين للمياه
- إعادة تأهيل وترميم وصيانة 16 مدرسة ثانوية وأساسية
- افتتاح 4 مشاريع للتعليم الفني

TheECSSR

البيان- رويترز- الشرق الأوسط- الاتحاد

تصريح صحفي لسعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بمناسبة عودة جنود الوطن الذين شاركوا في مهمة اليمن

ترتفع الراية اليوم خفاقة فوق كل بيت إماراتي، وتشمخ الهامات فخراً واعتزازاً وفرحاً بعودة أبطال الوطن وجنوده البواسل ظافرين، بعد أن أدّوا أشرف المهام وأنبل الواجبات، وحملوا على عاتقهم مسؤولية مساندة المظلوم ونصرة الحق والعدالة، ومدّ يد العون والبذل والعطاء إلى الأشقاء الذين عانوا الظلم والقهر والحصار والتجويع، فكانوا خير من يعين وخير من يبني ويعيد الأمل.

لقد ضرب أبناء قواتنا المسلحة أروع الأمثلة في أداء الواجب داخل الوطن وخارج الحدود، وكانوا دائماً على قدر الثقة والأمل أهلاً للعزم والعزيمة، ورواداً في التضحية والفداء وسباقين لتلبية النداء، وما تأخروا يوماً عن ساحات وميادين الفداء ولا تقاعسوا في العطاء، كيف لا وهم حماة الأرض والعرض، والسياج والحصن الحصين الذي يردّ العاديات ويذود عن حياض الوطن، وهم رسل الوطن وسفراؤه لنصرة المظلوم وردّ الحق إلى أصحابه والمحافظة على السلام والاستقرار لأبناء الإنسانية.

كانت لأبطالنا على أرض اليمن الشقيق صولة حق دفعوا فيها ظلم الظالمين وكيد الكائدين، ووقفوا مع الأشقاء كالبنيان المرصوص، فكانوا يرفعون البندقية بيد، ويحملون بالأخرى حبة الدواء وضمادة الجرح ورسالة الأمل في حياة وغد أفضل لأبناء الشعب اليمني، وكان لهم دورهم الفاعل في إعادة البناء والإعمار، ليجسدوا بذلك رسالة جيش الإمارات الذي تأسس على قيم الشرف والرجولة والبطولة، وحمل دائماً رسالة الإنسانية والخير والأمل، وتقدّم لأداء الواجب في شتى الميادين، مستنداً إلى عقيدة راسخة هي الإيمان بالله والانتماء والإخلاص للوطن، والولاء والطاعة للقيادة الرشيدة.

تكريم هؤلاء الأبطال والاحتفاء بهم دين مُستحَق في عنق كل مواطن ومقيم، لأنهم تقدموا الصفوف وكانوا على قدر ثقة القيادة بهم، فحافظوا على العهد، وخاضوا معارك الدفاع عن الحق والبناء والإعمار ليحافظوا على مجد الوطن ويرفعوا رايته خفاقة عالية، فكان لزاماً وحقاً لهم علينا جميعاً أن نستشعر عظم عطائهم وأن نحفظ جميل صنيعهم.

ولا يفوتنا في هذا الموقف أن نستذكر بطولات وتضحيات شهداء قواتنا المسلحة رمز العزة والكرامة، الذين جادوا بأقصى ما يكون الجود وقدّموا أرواحهم رخيصة لتظل حدود الوطن عصيّة وأسواره منيعة ورايته مصانة، سائلين الله تعالى أن يسكنهم الفردوس الأعلى من الجنان.